تحرك عاجل

سجين رأي لا يزال رهن الاعتقال

مَثَل محمود حسين في المحكمة مرة أخرى يوم 26 أغسطس/آب 2015 بسبب خطأ إجرائي في قضيته، وذلك بعد يومين من تجديد أمر حبسه لمدة 45 يوماً. وقد أمضى محمود حسين، وهو طالب يبلغ من العمر 19 عاماً، ما يزيد عن 18 شهراً رهن الحبس الاحتياطي بعد القبض عليه لأنه كان يرتدي قميصاً عليه شعار حملة "وطن بلا تعذيب".

اقتيد سجين الرأي **محمود محمد أحمد حسين** إلى محكمة العباسية في القاهرة يوم 26 أغسطس/آب 2015 لحضور جلسة غير متوقعة، حسبما ذكر محاميه لمنظمة العفو الدولية. وكان قد مثل في المحكمة قبل يومين، عندما تم تجديد أمر حبسه، ومن ثم لم يكن متوقعاً عرضه على المحكمة قبل ستة أسابيع أخرى.

ويجوز، بموجب القانون المصري، احتجاز أي شخص رهن الحبس الاحتياطي على ذمة التحقيق لمدة تصل إلى عامين، إذا كان متهماً بجرائم يُعاقب عليها بالسجن المؤبد أو بالإعدام. وتشمل التهم المنسوبة إلى محمود حسين جرائم يُعاقب عليها بالسجن المؤبد، ولكنها لا تستند إلا إلى "اعتراف" مصوَّر بالفيديو أُجبر على الإدلاء به تحت وطأة التعذيب بعد القبض عليه في 25 يناير/كانون الأول 2014.

وخلال فترة الحبس الاحتياطي، ينبغي أن يمثل المتهم في المحكمة أمام أحد القضاة كل 45 يوماً، ويجوز للقاضي أن يأمر بالإفراج عنه أو بتجديد أمر حبسه. وفي حالة محمود حسين، تقاعست السلطات عدة مرات عن نقله إلى المحكمة قبل انقضاء مدة الخمسة والأربعين يوماً، مما يعني أنه كان يُحتجز بدون أمر قضائي، وهو الأمر الذي يتعارض مع القانون. وقد لاحظت السلطات القضائية ذلك في جلسة 24 أغسطس/آب 2015، ومن ثم أمرت بأن يمثل مرة أخرى في المحكمة يوم 26 أغسطس/آب، وفي ذلك اليوم أُعلن عن صدور أمر بتجديد الحبس لمدة 45 يوماً، على أن يسري بأثر رجعي ليغطي الفترة التي كان محتجزاً خلالها بدون أمر قضائي، وهي تتراوح بين 30 و35 يوماً، وذلك وفقاً لما ذكره محامي محمود حسين.

ومن المقرر أن تكون جلسة المحكمة القادمة للنظر في أمر حبس محمود حسين يوم 11 أكتوبر/تشرين الأول 2015.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات المصرية بأن تكفل عدم تعرض محمود حسين للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة؛
- مطالبة السلطات بالإفراج عن محمود حسين فوراً ودون قيد أو شرط باعتباره من سجناء الرأي، حيث يُحتجز دونما سبب سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير وحرية التجمع؛
- حث السلطات على أن تأمر بإجراء تحقيق مستقل ونزيه على وجه السرعة بخصوص ما ادعاه محمود حسين من تعرضه للتعذيب، مع التكفل بتقديم كل من تثبت مسؤوليته عن ذلك إلى ساحة العدالة في محاكمة عاجلة دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 13 أكتوبر/تشرين الأول 2015 إلى كل من:

القائم بأعمال النائب العام
معالي المستشار/ علي عمران
مكتب النائب العام
دار القضاء العالي
1 شارع 26 يوليو
القاهرة، جمهورية مصر العربية
أرقام الفاكس: 4716 577 2 202+
(يُغلق الفاكس لدى انتهاء مواعيد العمل الرسمية، توقيت غرينتش +2)

رئيس الجمهورية
فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي
ديوان رئيس الجمهورية
قصر الاتحادية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
رقم الفاكس: 1441 391 2 202+
البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:
نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان
سعادة السفيرة/ ماهي حسن عبد اللطيف
إدارة حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والاجتماعية الدولية
وزارة الخارجية
كورنيش النيل
القاهرة، جمهورية مصر العربية
رقم الفاكس: 9713 574 2 202+
البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الثالث للتحرك العاجل رقم: UA 286/14 لمزيد من التفاصيل، انظر:
https://www.amnesty.org/en/documents/MDE12/2323/2015/en/

تحرك عاجل

أحد سجناء الرأي سيبقى في الحبس

معلومات إضافية

محمود حسين، طالب يبلغ من العمر 19 عاماً، وأمضى ما يزيد عن 18 شهراً رهن الحبس الاحتياطي بدون توجيه تهمة إليه. وهو محتجز حالياً في سجن طُرة بالقاهرة.

وكانت المرة السابقة التي جُدد فيها حبس محمود حسين لمدة 45 يوماً في 11 يوليو/تموز 2015. وتقول أسرته إنه بعد ثلاثة أيام، أي في 14 يوليو/تموز، اعتدى عليه اثنان من حراس السجن بالضرب، حيث لكماه في بطنه وانهالا عليه صفعاً عندما أصر على جمع متعلقاته بعدما أُبلغ أنه سيُنقل إلى سجن آخر. وكان محمود حسين في ذلك الوقت محتجزاً في سجن استئناف القاهرة.

وكانت هذه هي المرة الثانية التي يتعرض فيها محمود حسين للضرب في سجن استئناف القاهرة، وفقاً لما ذكرته أسرته. وكانت المرة الأولى قبل عام تقريباً. ويقول أفراد أسرته إنهم تقدموا بعدة بلاغات إلى مكتب النائب العام بخصوص ما ذكره عن تعرضه للتعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة. وأفاد مكتب النائب العام بأنه فتح تحقيقاً في هذه البلاغات، ولكن أسرة محمود حسين لم تُبلغ حتى الآن بنتائج التحقيق، حسبما ذكر شقيقه ومحاميه. وقد نُقل محمود حسين إلى سجن طرة يوم 25 يوليو/تموز 2015.

وقد قُبض على محمود حسين يوم 25 يناير/كانون الثاني 2014، في الذكرى الثالثة لاندلاع "ثورة 25 يناير"، وذلك بعد أن شارك في مظاهرة في وسط القاهرة ضد جماعة "الإخوان المسلمين" والحكم العسكري. وكان محمود حسين يستقل حافلة في طريقه إلى منزله، عندما أوقفت قوات الأمن الحافلة عند أحد نقاط التفتيش في منطقة المرج، الواقعة شمال شرقي القاهرة. وأمسكت قوات الأمن بمحمود حسين وقبضت عليه لأنه كان يرتدي قميصاً عليه شعار حملة "وطن بلا تعذيب" وكوفية عليها شعار "ثورة 25 يناير".

ويُقال إن محمود حسين تساءل لدى القبض عليه عن السبب في ذلك، فتعرض للضرب على أيدي خمسة من ضباط الشرطة يرتدون ملابس مدنية، حيث جرُّوه من ساقه إلى نقطة شرطة قريبة، وراحوا ينهالون عليه ضرباً لمدة 30 دقيقة، ثم نقلوه إلى قسم شرطة المرج، حيث واصلوا ضربه بقبضات أيديهم وبالهراوات لما يقرب من ساعة. ويُعرف هذا الأسلوب في أقسام الشرطة والسجون المصرية باسم "حفلة الاستقبال".

وبعد ذلك، وُضع محمود حسين في زنزانة مع حوالي 50 شخصاً آخرين، وفقاً لما ذكره محاميه. ويُذكر أن الزنزانة في قسم الشرطة مُصممة لاحتجاز ما لا يزيد عن 16 شخصاً. وقد اعتدى عليه زملاؤه في الزنزان بالضرب وهددوه، بناءً على توجيهات من ضباط الشرطة، حسبما زُعم، لما يقرب من ثلاث ساعات، وبعدها اقتيد إلى ضباط الأمن الوطني في قسم الشرطة للتحقيق معه. وقد أبلغه أحد ضباط الأمن الوطني بأنه سيملي عليه "اعترافاً" ويصوره بالفيديو. ورفض محمود حسين ذلك وقال إنه لن يعترف بجرائم لم يرتكبها. وعندئذ، تعرض محمود حسين للضرب، وصُعق بالصدمات الكهربية لما يقرب من أربع ساعات. وبعد ذلك، قال محمود حسين لضابط الأمن الوطني إنه سوف "يعترف" بكل ما طلبوه منه من أجل وقف التعذيب. وقام ضابط الأمن الوطني بتصوير محمود حسين بالفيديو وهو "يعترف" بتهم ملفقة تتمثل في الانتماء إلى جماعة محظورة، وحيازة عبوات مولوتوف وقنابل يدوية، والتظاهر بدون ترخيص، وتلقي أموال من أجل التظاهر.

وفي 26 يناير/كانون الثاني، اقتيد محمود حسين للتحقيق معه في نيابة أمن الدولة في منطقة القاهرة الجديدة، وهذه النيابة معنية بالتحقيق في الجرائم المتعلقة بأمن الدولة. وخلال التحقيق، أنكر محمود حسين جميع التهم المنسوبة إليه، وقال إنه تعرض للتعذيب لإجباره على "الاعتراف"، إلا إن وكيل النيابة لم يأمر بإحالته للطب الشرعي لفحصه، كما لم يأمر بإجراء أي تحقيق في ادعاءات التعذيب. وظل محمود حسين محتجزاً في قسم شرطة المرج لمدة ستة أيام، ثم نُقل إلى سجن أبو زعبل، حيث تعرض للضرب لدى وصوله. وفي مايو/أيار 2014، نُقل إلى سجن استئناف القاهرة.

ويُذكر أنه قُبض على ما لا يقل عن ألف شخص يوم 25 يناير/كانون الثاني 2014 لقيامهم بالتظاهر بدون ترخيص، ولجأت قوات الأمن في شتى أنحاء البلاد لاستخدام القوة المفرطة لتفريق المظاهرات. وقد بدأ في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 سريان قانون قمعي بشأن التظاهر يمنح وزارة الداخلية سلطات تقديرية واسعة.

الاسم: محمود محمد أحمد حسين
النوع: ذكر

معلومات إضافية عن التحرك العاجل رقم: UA 286/14 رقم الوثيقة: MDE 12/2347/2015 مصر
التاريخ: 1 سبتمبر/أيلول 2015